الانتخابات القريبة (**المصدر نفسه**).

وقال رئيس القيادة القطرية لحركة بيتار، شمعون درعي: «إذا كنّا نريد الاستمرار في الحفاظ على أرض ـ اسرائيل والبقاء في السلطة، فعلينا أن نعرض على الشعب رسالة اجتماعية ـ سياسية واضحة». وأضاف درعي ان قمع التظاهرات قد يؤدي إلى هدوء، لكنه لن يؤدي إلى حل؛ كما سوف يؤدي التطرف إلى أن يفرضوا علينا إقامة دولة فلسطينية (**المصدر نفسه**).

وبذلت شخصيات عدة رفيعة المستوى في حيروت محاولات لأقناع أعضاء الجماعة بالتراجع وعدم الانجراف وراء عميراف، لكنهم تمسكوا بموقفهم المؤيد لعميراف بشأن ضرورة التحدث مع الفلسطينيين (**المصدر نفسه**، ١٥/١/١٩٨٨).

كذلك، دعا رئيس بلدية تل ـ أبيب، شلومو لاهط (ليكود)، اسرائيل إلى التوجه إلى الاردن واعطائه جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القدس، لأن المناطق المحتلة ليست ثروة بل عبء وعلى اسرائيل التخلص منها (**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٨٨).

وأثارت مواقف عميراف وجماعته وتصريحات لاهط ردود فعل عنيفة في الليكود، حيث قال زعيم حركة حيروت ورئيس الحكومة السابق، مناحيم بيغن، للمقرّبين منه، انه ليس لعيمراف وللاهط مكان بين صفوف حركة حيروت والليكود (**هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٨).

وقال عضو الكنيست موشي ارنس، رداً على مقترحات لاهط وعميراف، انه يجب التسليم بعدم وجود حل للنزاع (**المصدر نفسه**). ويرى مدير مكتب رئيس الحكومة، تساحي هنغبي، أنه ينبغي طرد عميراف ولاهط من الليكود، «لأن التزامنا هو بأرض ـ اسرائيل الكاملة، ومن عنده آراء أخرى فعليه البحث عنها في الاطر التي تلائمه». وكما أشرنا، استقال عميراف من حيروت.

وقال عضو الكنيست دان مريدور ان لاهط يتمسك بإعادة المناطق المحتلة إلى العرب، لذلك ينبغي أن لا يكون مرشحاً من قبل الليكود (**المصدر نفسه**).

ورحّب عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) بتصريح لاهط الذي يخفي في طياته، على حد قوله، تغيرات محتملة في الشبكة السياسية في اسرائيل (**معاريف**، ١٧/١/١٩٨٨).

وفي ضوء مطالبة بعض الاعضاء بطرد عميراف من حركة حيروت، أجريت محاكمة سرية لعميراف بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٨ في المحكمة العليا للحركة في متسودات زئيف (مقر حزب حيروت في تل ـ أبيب) التي ضمت خمسة قضاة، برئاسة الياهو لانكين. وقال المدعي العام، في بداية الجلسة: «سمعت في إذاعة اسرائيل انك تسمي شامير بالزعيم الصغير. لم تكتف بالالتقاء مع م.ت.ف. بل مسست برؤساء الحركة» (**الاذاعة الاسرائيلية**، ٢٦/١/١٩٨٨، الساعة ١٣,٠٠). وقرر القضاة، بعد المداولة، ان عميراف لم يحاول اقناع مؤسسات الحركة، بل عمل ضد الحركة واعضائها، بسبل خارجية. لذلك، ينبغي عدم تمكينه من استخدام الادوات التمثيلية للحركة لهذا النشاط. كما تقرر، أيضاً، منعه من القيام بأية مهام تمثيلية في حيروت وايقاف عضويته في مركز حيروت (**معاريف**، ٢٧/١/١٩٨٨).

ورد عميراف على قرار المحكمة بتمزيق بطاقة عضويته، قائلاً للقضاة: «قراركم هو أسلوب بلشفي لكتم أفواه الاعضاء؛ وان ما تقترحونه علي هو أن أبقى في الحركة اخرس كالسمكة، لكن هذا الشيء ليس وارداً» (**المصدر نفسه**).

وعند مغادرته القاعة، قال عميراف: «حاولت مدة خمس سنوات أن أقود الليكود إلى طريق عملية جديدة للسلام، لكن شامير أدخل الليكود في خندق ايديولوجي مع غيئولاه كوهين والحاخام كهانا» (**المصدر نفسه**)، «واعتقد بأن الكثير من الاشخاص الذين يفكرون مثلي في حركة حيروت، وهم بالآلاف، سوف يتركونها، ولن يبقوا في هذا الخندق». واستطرد قائلاً: «انه لمن المؤسف أن يقدّموني إلى المحاكمة، بدل عرض الموضوع على مركز حزب حيروت للمناقشة». وأوضح انه سوف يستمر في إقناع أعضاء في حيروت بأنه يوجد من يمكن التحدث معهم من الفلسطينيين (**الاذاعة الاسرائيلية**، ٢٦/١/١٩٨٨، الساعة ١٣,٠٠).

ميلر: حالة يأس عميقة

كذلك أثارت الانتفاضة الشعبية في المناطق